مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال لقائه بشباب الدائرة الثانية بمقره الانتخابي في غرناطة

أحمد الذايدي: وضع معايير شفافة لشغل المناصب الإشرافية وضخ الدماء الشابة في مؤسسات الدولة

مرشح الدائرة الثانية د.أحمد الذايدي

أكد مرشح الدائرة الثانية د.أحمد الذايدي «ان الشباب هم من أسقط برلمانا فاسدا فيه 18 نائبا متهمون بالرشوة، لافتا الى ان حراكهم ساهم في إقصاء الحكومة، ولم يكن ليتحقق ذلك لولا هذا الحراك الشبابي وليعلم من يشكك في هذا الحراك هو ان المجرم الذي يجب ان يحاكم هو من أفسد الأمة وليس الشباب الكويتي الذي قاد الحرب ضد الفساد».

وأضاف د.الذايدي خلال حديثه في اللقاء المفتوح الذي عقده مع شباب الدائرة الثانية في مقره الانتخابي في منطقة غرناطة انه يجب ان نتعلم من الشباب وهذه هي طبيعة الحياة ان تكون متعلما ومعلما وان لم نكن كذلك فلن يكون هناك معلم وسياسي ناجح، مؤكدا ضرورة الإصغاء لمطالب الشباب ووضعها ضمن الأولوية للمرشح والنائب في البرلمان خلال المرحلة المقبلة للعمل على تنفيذها لتكون واقعا ملموسا.

وأكد د.الذايدي ان «نهج» طرحت مشاريع وقوانين تعهدنا كمرشحين بتبنيها في حال وصولنا الى البرلمان وهذه المشاريع لا تتعارض مع مطالب الشباب الكويتي، لافتا الى ان «نهج» تمثل حركات سياسية وهي تركز على قوانين بينما الشباب يطرحون مشاكل ويرغبون في إيجاد الحلول المناسبة لها.

وأوضح د.الذايدي انه لا يمثل الحركة الدستورية في انتخابات أمة 2012، لافتا الى انه قرر يوما ان يكون مع الحركة الدستورية وقام بالدور الذي ينسجم مع قناعاته الخاصة، لكنه اليوم أعلن عن أجندته السياسية التي تختلف عن أجندة الحركة الدستورية، مبينا انه ليس ملتزما ببرنامجها الانتخابي والسياسي، مؤكدا ان القرارات التي سيصوت عليها في حال وصوله للبرلمان لن تخضع لرأي الحركة الدستورية.

وعن قضايا التعليم، أوضح الذايدي ان هناك خللا واضحا في المنظومة التعليمية التي تحتاج الى استقرار سياسي بسبب عدم استقرار القيادات التربوية التي يدفع أبناؤنا فاتورتها، لافتا الى ان هناك هيئات تراقب المؤسسات التعليمية لتقيمها، وذلك موجود في الجامعات - ولو طبق هذا النظام على المدارس فستكون أفضل حالا من وضعها الراهن.

وطالب بوضع معايير شفافة لاختيار شاغلي الوظائف القيادية في الدولة لضخ الدماء الشابة في مؤسسة الدولة لتطويرها على ألا يستمر في منصبه اكثر من 8 سنوات.

وعن رأيه في رئيس الحكومة الجديد، قال د.الذايدي «ان تشكيل مجلس الوزراء على النهج القديم لم يعد مقبولا بغض النظر عن نتائج الانتخابات، مؤكدا ان رئيس الحكومة ان لم يحصل على ثقة البرلمان وان لم ينفذ المشاريع فإن الاصطدام سيستمر».

وأكد ان قرار ترشيحه لم يكن مرتكزا على قبيلة لأنه ابن هذه الدائرة، لافتا الى انه يعتز بأنه احد ابناء قبيلة عنزة، لكن ترشيحه لتمثيل جميع أبناء الدائرة الثانية من خلال طرحه لفكر جديد قائم على الواقعية.

ورفض طرح قضايا تدغدغ مشاعر القبيلة او الطائفة وهي لعبة خطيرة يقوم بها مع الأسف بعض المرشحين للتكسب السياسي، مؤكدا انا ما تعرضنا له خلال رئاسة مجلس الوزراء السابق من تمزيقه للوحدة الوطنية وإثارة الفتنة بين أهل الكويت ولا تحتاج الى المزيد.

وعن عدم دعمه لقضية البدون من خلال تواجده في ساحة تيماء، أوضح ان هناك شريحة منهم مستحقة للجنسية ويجب ان يجنسوا بعد اعتراف الحكومة بحق التجنيس، اما بالنسبة لمن لا يستحق فيجب ان توفر لهم سبل العيش الكريم، مؤكدا ان عدم تواجده في ساحة تيماء يعود الى ان البعض يحاول التكسب السياسي من هذه القضية التي تعتبر قضية إنسانية بالدرجة الأولى.

ورفض نظام المحاصصة في تشكيل الحكومة، مؤكدا ان الكفاءة هي المعيار الذي يجب ان يختار رئيس الحكومة وزراءه لتحقيقه التنمية التي ننشدها في الدولة.

وأشار الى انه غير راض عن أداء ديوان المحاسبة ولعل قضية طوارئ الكهرباء في عام 2007 والإجراءات التي تبين لاحقا جعلتنا غير مطمئنين لإجراءات هذا الجهاز، مؤكدا ان ديوان المحاسبة مخترق والحكومة مهيمنة ومسيطرة على ديوان المحاسبة، لذلك التعيينات التي تمت في ديوان المحاسبة لا تمثل مجلس الأمة الذي كان فاسدا هو الآخر.

وأكد ان النهج الجديد لا يبدأ إلا بعد ملاحقة القبيضة ومحاسبتهم، مؤكدا ان المال العام ليس ملكا لشخص ويجب ان يعرف الشعب الكويتي مصدر هذه الملايين التي ضخت في أرصدة بعض النواب.

وأشار الى ان شراء الأصوات في جميع الدوائر الانتخابية واضح للعيان، مؤكدا ان من يعتقد انه محمي من السلطة او قريب منها فنقول له ان الشعب الكويتي لن يرحمكم وسيتم كشفكم للشعب قريبا.

رفض تقسيم المجتمع لخدمة مصالح البعض الشخصية

الوسمي لـ «الأنباء»: قانون مكافحة الفساد في المجلس السابق لا يسمن ولا يغني من جوع

مرشح الدائرة الأولى وسمي الوسمي (متين غوزال)

شدد مرشح الدائرة الأولى والمحامي وسمي الوسمي على أهمية إنجاز قانون الفساد في دور الانعقاد الأول للمجلس المقبل، مشيرا الى ان قانون مكافحة الفساد الذي كان المجلس السابق يسعى لتمريره كان قانونا معيبا لا يسمن ولا يغني من جوع.

واستبعد الوسمي ان يؤثر المال السياسي على قناعة المواطنين في اختيارهم لمن يمثلهم في المجلس المقبل، موجها انتقادا الى المجلس السابق وأيضا الى الحكومة السابقة التي لم ترتق الى طموح المواطن، وفيما يلي تفاصيل اللقاء.

اذا عرفتنا بمرشح الدائرة الأولى المحامي وسمي الوسمي فماذا تقول عنه؟

● أنا محام خريج 1993، خلال الفترة السابقة ترشحت الى مجلس ادارة جمعية المحامين وحظيت بثقة زملائي 4 مرات، وفي العام 2009 ترشحت في انتخابات مجلس الأمة لأول مرة وحصلت على 5000 صوت وهذا الرقم الذي حصلت عليه تم بحمد الله رغم قصر الفترة التي سبقت انتخابات 2009 ولا شك ان هذا الرقم الذي كان دافعا لي للاستمرار واعادة ترشيح نفسي لمواصلة الحراك الشعبي الذي اعتقد انني جزء منه وترشيحي للانتخابات في عام 2012 ينطلق من هذه القناعة لأكمل الرسالة ضد الفساد وضد تقسيم المجتمع الذي أجزم بأنه قادر على التعايش وانه مجتمع متسامح دون تفرقة بين أطيافه وقد أثبت المجتمع الكويتي في أكثر من موقع مدى تلاحم الكويتيين ومدى ثقتهم في القيادة السياسية، وهذه الفترة نحن أمام مفترق طرق إما أن نستمر في الحراك ونساهم في القضاء على الفساد أو نسمح له بأن يعود ونفرق مجتمعنا، وبكل أمانة ومن خلال جولاتي وجدت صوتا قويا يريد لهذا المجتمع ان يستمر كما هو ويريد أيضا لهذا الحراك ان يستمر في القضاء على الفساد ورسالتي في الانتخابات والتي سأحملها الى المجلس المقبل إذا نلت ثقة أبناء دائرتي أننا لن نقبل الفساد ولن نقبل تقسيم المجتمع من أجل غاية أشخاص لا يريدون إلا مصالحهم الشخصية.

مصطلح الفساد مصطلح مطاطي فماذا تعني بالفساد؟

● د.عثمان عبدالملك أستاذي والخبير القانوني - رحمه الله - قال في مقدمة احد كتبه «إذا وصل الفساد الى السلطة التشريعية فلا دساتير تنفع ولا قوانين تردع» وبالتالي فأسوأ فساد هو فساد السلطة التشريعية وهذا ما عانينا منه، وهذه القضية نريد ان تتوحد أيدينا لمعالجتها، ان ما حصل من فساد تشريعي غير مقبول، وباعتقادي في انتخابات 2012 الشعب الكويتي سيقول كلمته وسيوصل رسالة واضحة الى هؤلاء بأننا لن نسمح بالمساس بالسلطة التشريعية وبأن التغيير ليس مجرد تغيير أشخاص وانما تغيير نهج وطرح بإيصال من نثق بأنهم سيعملون من أجل هذا الوطن.

ماذا تقصد بالفساد في السلطة التشريعية وهل هذا الفساد صدر عن السلطة التنفيذية؟

● الفساد تتحمل مسؤوليته السلطة التشريعية بمفردها وللأمانة أداء المجلس من خلال الدورتين السابقتين لم يرتق الى مستوى الطموح ولم يقدم لنا تشريعات تمثل حلولا لمشاكلنا وإن كان الأصل ان مجلس الوزراء هو المسؤول عن السياسة العامة وهو المهيمن على السلطات لكن نحن من ننتخب مجلس الأمة.

وهو ما يعنينا كشعب، ويفترض في ظل ابتعاد مجلس الوزراء عن دوره التشريعي أن يغطي مجلس الأمة هذا الجانب، ويقدم لنا من التشريعات ما يعتبر حلا لمشاكل مزمنة مثل الصحة والتعليم، ولكن هذا المجلس عجز عن ذلك ودخل في دوامة الصراع السياسي مع مجلس الوزراء، وأؤكد هنا أن دور مجلس الوزراء كان أيضا لا يرتقي إلى طموحنا، وهو الذي يفترض به أن يقدم جميع الحلول دستوريا دون حاجة الى رقابة من مجلس الأمة، وأيضا فإن هذا المجلس دخل في دوامة الصراع السياسي وابتعد عن دوره الأساسي، وبإيجاز شديد المجلسان يتحملان أخطاء الفترة السابقة.

يُفهم من إجابتك أن مجلس الأمة كان لابد أن يُحل؟

● أنا كمواطن وكمحام لا يمكن أن أطالب بحل مجلس الأمة، ولكن بأمانة شديدة شعرت بارتياح بعد قرار الحل لخوفي مما هو قادم، وخوفي من صدور تشريعات ناقصة ومعيبة مثل قانون مكافحة الفساد الأخير الذي وافقت عليه اللجنة التشريعية، وكان مقررا له أن يعرض أمام المجلس، وهذا القانون معيب للغاية ولا يسمن ولا يغني من جوع وغير قابل للتطبيق.

هناك من اعتبر الخروج الى الشارع غير مبرر، خاصة في ظل وجود برلمان؟

● أولا النائب هو مواطن قبل أن يكون نائبا، ومن حق أي مواطن أن يعبر عن وجهة نظره وفق الأطر القانونية، وهذا لا يمنع أن النائب يملك ما لا يملكه المواطن، فهو مشرِّع ومراقب، ولا يفترض أن ينتهي دوره بالخروج الى ساحة الإرادة، وأن يُكمل هذا الدور بأن يشرِّع قانونا لحل هذه المشاكل، أو على أقل تقدير أن يقدم مثل هذا القانون، وإن لم يلق القانون إجماعا، يكون قد أدى دوره وحاول، لذلك أنا مع حق أي مواطن في التعبير عن وجهة نظره وفي الإدلاء برأيه بما لا يخالف القانون وفي حدود النقد المباح، فما لا أقبله على نفسي لا أقبله على غيري.

ما قراءتك للدائرة الأولى؟ وما طموحات الناخبين؟

● الدائرة الأولى تعتبر كويت مصغرة، ففيها جميع أطياف المجتمع، وما أشعر به حينما أزور الدواوين أو ألتقي أصدقاء أن الجميع مصمم على أن تكون الكويت أولا وقبل كل شيء، وأنا كلي تفاؤل بأن يكون يوم 2/2 من أجل مستقبل الكويت وحاضر أفضل، ونحو مستقبل أفضل، وهو الشعار ذاته الذي جاء في مقدمة دستور الكويت، وأبو الدستور المغفور له الشيخ عبدالله السالم كان يريد من الدستور أن يكون مستقبل الكويت أفضل، وهذا ما نريده كشعب أن نحققه لأبنائنا، وهذه الرسالة سبق أن حملتها في 2009 وسأستمر في إيصالها.

هل تنتظر أو تخطط لدعم تيار معين لك؟

● أنا أنتظر دعما من تيار الكويت، أنا واضح في طرحي، وواضح فيما أريد، وعلى هذا الأساس بدأت الرحلة، وثقتي في الاختيار يوم 2012/2/2.

هل هناك أطراف تدخلت بصورة أو بأخرى نحو الدفع باستقالة الحكومة، وهل هناك مال سياسي تشعر بأنه يدخل في اللعبة الانتخابية، وهل المال السياسي قادر على أن يحقق أهدافه؟

● المال السياسي كان ولايزال موجودا، فأنا كلي ثقة بأن القناعات والحراك لن تقف عند حد 2012/2/2 وستتواصل، وكلي ثقة أن كل من يريد المجلس للانتفاع لن يكون له موقع في ظل هذا الحراك.

هل تشعر بارتياح لوجود جهات رقابية للإشراف على الانتخابات النيابية؟

● حينما نضع مزيدا من الضمانات، فهذا أمر محمود، وسنمد أيدينا للحكومة لنتعاون معها، ووجود الضمانات لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من شأن القضاء الكويتي، وإنما أشبِّه وجود هذه الجهات بالمحامي الذي يوجد مع المتهم أمام القاضي، وتماما مثلما يكون المحامي ضماننا لتحقيق العدالة، يكون تواجد هذه اللجان.

وجهت انتقادات لأجهزة الدولة، خاصة وزارة الداخلية في تعاملها مع الانتخابات الفرعية المحرمة، فأين تقف من هذه المسألة؟

● لن أدخل في الظنون، ويفترض على وزارة الداخلية أن تطبق القانون، وأن تحرص على تطبيقه.

كيف تنظر الى الحكومة المقبلة، وماذا يجب أن تكون عليه هذه الحكومة؟

● أنا أتوقع من الحكومة الجديدة أنها تريد أن تعمل، وكل ما أتمناه وجود نهج جديد، وأن تكون بفكر جديد، وألا تقوم على فكرة المحاصصة والحصول على الأغلبية في مجلس الأمة المقبل، وأنا متفائل بأن مجلس الوزراء الجديد سيكون مجلس تغيير، ليس بالأشخاص، وإنما بالفكر وبطريقة العمل، فنحن لا نسعى للتغيير من أجل التغيير، وإنما نسعى الى تغيير النهج وتغيير التفكير، وأن تسعى السلطتان الى وضع حلول جذرية لمشاكلنا، خاصة البطالة، والقضية الإسكانية، والتركيز على مكافحة الفساد، وأدعو لأن تكون هذه القضية من أولويات المجلس المقبل، وفي حال حصولي على ثقة أبناء دائرتي، سأدفع نحو إقرار قانون مكافحة الفساد في دور الانعقاد الأول، وأن يكون قانونا متكاملا قادرا على معالجة جميع المشاكل التي مررنا بها.

● محمد الجلاهمة

حسين العصيمي: السلطتان مغيبتان تماماً عن تدهور الاقتصاد فهو عصب الحياة في جميع المجالات

م.حسين العصيمي

اكد مرشح الدائرة الثالثة م.حسين العصيمي ان السلطتين مغيبتان تماما عن الوضع الاقتصادي الذي يعتبر عصب الحياة في جميع المجالات بالكويت، والذي يفترض ان يكون له أولوية عن أي جانب آخر.

واضاف العصيمي خلال مؤتمر صحافي عقده امس انه يفترض الاتجاه الى الجانب الاقتصادي وتقديم الحلول، فاليوم للأسف الشديد الكل يتحدث بالمشاكل، لكن لا يوجد هناك من يضع الحلول لهذه المشاكل.

وبين انه رشح نفسه بسبب الوضع الاقتصادي الذي يحدق بالبلاد، وفق تنافس حر ينبثق وفق رقي الأمم بتسابقها في هذا المنهاج، مشيرا الى ان الكويت يجب أن تستعد استعدادا تاما في الحقبة الاقتصادية القادمة، مؤكدا على ضرورة ان تطبق المشاريع المساندة الاقتصادية، والتخفيف من الاعتماد على النفط، من خلال التوجه للغذاء الرئيسي في الصناعات التحويلية التي لا تتم الا بتوافر الغاز.

وقال انه سوف يكون البحث عن الغاز الحر في جميع دول العالم، لافتا الى ضرورة ان تكون مخرجات التعليم وفق هذا النهج الاقتصادي، مما يفيد الرافد الايجابي على خزينة الدولة، كما يجب الاتجاه للسياحة الاقتصادية ونحن لدينا تجربة فقط في شهر فبراير من بيع تجزئة وفنادق والكثير من الأنشطة التجارية، متسائلا: لماذا لا يكون هذا الموسم هو موسم الكويت من بداية شهر أكتوبر حتى ابريل بتنظيم أنشطة متعددة تفيد قطاعات الدولة، اضافة الى تطبيق مبدأ السياحة السياسية ولنا مثال في قطر التي أصبحت موطئ قدم للعالم.

وبين ان الكويت لديها الاستعداد الكامل لأن تكون مقصدا للكثير من السياحة الرياضية، كذلك فان لدينا المقومات ان يكون لدينا السياحة الطبية، اضافة الى السياحة الترفيهية، ولم لا والكويت هي مقصد سياحي لمن يزور الكويت ولا يوجد فيها الممنوعات أو ما يخل بالعين الخليجية من مرأى أو من حشمة.

وتطرق الى الجهاز الاداري والقضاء على الرشوة والمحسوبيات، مبينا انه يجب تطبيق الأنظمة الالكترونية بحيث يتم استقطاب الشركات وتقويمها وفق القانون ويتم اشراك الكويتيين مع هذه الشركات حتى يفهموا نظام العمل، مثلما أتى الانجليز وأظهروا النفط وأشركوا الكويتيين معهم ودارت اعمال النفط، وذهب الانجليز وبدأ الكويتيون الإشراف عليها.

وقال ان الكثير يتساءل انه في حال انقطاع الخدمات عن نائب الخدمات كيف لنا ان نرفع الحاجات الملحة والضرورية من الأهالي الى الجهات؟ مؤكدا انه من رقي المجتمع ان المختار والمحافظ دائما يجتمعون بالمواطنين لرفع حاجاتهم حتى يكون هناك توافق حكومي بين المواطن والحكومة، داعيا الى اعادة دور المحافظ بالتعاون مع المختارين، فهكذا عهدنا المختارين، لكنه سلبت صلاحياتهم، لذلك يجب أن يكون هناك اعادة نظر في تخصصات هذين المنصبين.

وبين انه بهذه الطريقة قد قطعنا نفوذ نواب الخدمات وجعلنا المختار والمحافظ فعلا يؤدون دورهم بكل صدق وفاعلية، اضافة الى ان مؤسسة التأمينات الاجتماعية تقوم بحصد الكثير من الأرباح والعمليات التجارية، فلماذا هذه المؤسسة لا تقوم بتقديم خدمات لمتقاعدين من طبابة مجانية أو من قروض بدون أرباح؟! موضحا انه من حق المواطن ان ينتفع من خيرات بلده، لافتا الى ضرورة الاهتمام بالمتقاعدين من خصومات من قبل التأمينات واحتفالها بمؤمنيها من خلال شركات الاستثمار التي يساهم فيها المواطنون بشكل مباشر.

وعرج في حديثه على التعليم مؤكدا انه لا يتناسب مع أبنائنا والدليل هو صفحات الاعلانات المليئة بالمدرسين الخصوصيين، فلماذا لا نفكر بالمدينة الفاضلة لنخرج المفكرين والمبدعين، وبالتالي نقنع الطلاب بأسباب دراستهم لتخصصاتهم، حتى يقتنع الطالب لإكمال مشوار مشروعه ونختزل الكثير من المواد ان طبقت مادة المدينة الفاضلة وفق الأعمال والمعطيات والأولويات في التعليم.

وتطرق الى موضوع فصل بعض ادارات الدولة وتوزيع المهام على شكل هيئات، كفصل ادارة الهجرة عن الداخلية، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وتكون هناك هيئة لإدارة شؤون الأجانب، وتتعاون هذه الهيئة مع حكومات الوافدين، بدلا من الجرائم التي تصدر من الوافدين، اضافة الى ان هذه الهيئة تقوم بادارة شركات التقويم من خلال الابتعاد عن القطاع الصحي، وتعمل المستوصفات 24 ساعة، لأن هذه المستوصفات لا يأتي اليها المواطن سائحا وانما مضطرا، وحتى يتم التخفيف من ازدحام المستشفيات.

وقال نلاحظ ان الدائرة الثالثة كويت مصغرة، والكويت اكبر من منهاجية استمرار نائب لمنهاجه السياسي، واليوم الناخب لديه وعي، ويجب ان تسلم الكويت للجيل القادم من المرشحين الذين يستحقون ذلك، فالفكر للمرشح هو الذي يحدد التصويت لصالح المرشح.

● فرج ناصر